

تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي
Enhancing financial inclusion as a strategic input
To support financial stability in the Arab world

د. فلاق صليحة¹

أستاذة محاضرة أ، جامعة الشلف

مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في

ظل التحولات العالمية

s.fellag@univ-chlef.dz

د. حمدي معمر

أستاذ محاضر أ، جامعة الشلف

مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل

التحولات العالمية

m.hamdi@univ-chlef.dz

د. حفيفي صليحة

أستاذة محاضرة أ، جامعة خميس مليانة

مخبر الصناعة، التطوير التنظيمي للمؤسسات والإبداع

hafifis18@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2019/12/31

تاريخ القبول للنشر: 2019/11/28

تاريخ الاستقبال: 2019/07/14

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور الشمول المالي في تعزيز الاستقرار المالي في العالم العربي، حيث قمنا بتشخيص واقع الشمول المالي في العالم العربي من خلال عرض أهم مؤشرات، كما وضعنا تحديات تعزيز الشمول المالي وآليات تعزيزه باعتباره مدخلاً هاماً لتحقيق الاستقرار المالي. خلصت الدراسة إلى أن خلصت الدراسة إلى أنه رغم المجهودات التي تبذلها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي، إلا أنه يبقى أقل من المستوى المطلوب مقارنة بدول العالم، حيث يواجه عدة تحديات الأمر الذي يتطلب ضرورة تبني استراتيجية فعالة لدعم وتعزيز الشمول المالي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الخدمات المالية، الشقيف المالي، الادخار، الاقتراض.

التصنيف JEL: H74, I22, G20.

Abstract: Financial inclusion is an objective that countries around the world seek to promote through the dissemination and diffusion of financial services to all members of society in different sectors, especially low-income ones. This study aims to identify the reality of financial inclusion in the Arab world by analyzing the most important indicators, clarifying the main obstacles that prevent its spread and providing the most important mechanisms contributing to the dissemination and strengthening of the financial coverage in the Arab World.

The study concluded that, despite efforts by Arab countries to improve financial coverage, it remains below the required level compared to countries around the world, facing several challenges, which requires the need to adopt an effective strategy to support and strengthen financial inclusion.

Keywords: financial inclusion, financial services, financial education, savings, borrowing.

Jel Classification Codes : G20, I22, H74.

المقدمة:

¹مرسل المقال: د. فلاق صليحة

في ظل التطور التكنولوجي وزيادة حدة المنافسة بين المؤسسات المالية، زاد الاهتمام عالمياً بمفهوم الشمول المالي الذي يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على أكبر عدد من الأفراد والمؤسسات، خصوصاً فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وابتكار خدمات مالية ملائمة وتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف. ونظراً لأهمية الشمول المالي قامت معظم دول العالم المتقدم والنامي بوضع استراتيجية فعالة لنشر وتعزيز الشمول المالي، والدول العربية تعد من بين الدول التي تبذل جهوداً لغرض تعزيز الشمول المالي رغم التحديات والعراقيل التي تواجهها.

وعليه، وانطلاقاً مما سبق نطرح السؤال الرئيسي التالي:

ماهي متطلبات تعزيز الشمول المالي باعتباره ركيزة هامة لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي ؟

- بناء على السؤال الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:
- المقصود بالشمول المالي؟
- ما هو واقع الشمول المالي في العالم العربي؟
- كيف يتم تعزيز الشمول المالي في العالم العربي؟
- أهمية الدراسة: يعد البحث في موضوع الشمول المالي محاولة منا للفت الانتباه حول الدور الفعال للشمول المالي في محاربة الفقر وتحقيق الاستقرار المالي، حيث تعتبر عاملاً مهماً لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة تنافسية القطاع المالي في العالم العربي.
- أهداف الدراسة: نسعى من خلال هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:
- توضيح مفهوم الشمول المالي؛
- التعرف على واقع ومؤشرات أداء الشمول المالي في العالم العربي؛
- توضيح متطلبات تنمية وتفعيل الشمول المالي في العالم العربي.
- منهج الدراسة: اعتمدنا في دراستنا للموضوع على المنهج الاستنباطي باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي بغرض وصف وتحليل مختلف جوانب الموضوع، وتوضيح واقع الشمول المالي في العالم العربي ومتطلبات تنميته وتفعيله باعتباره استراتيجية فعالة تساهم في الرفع من أداء القطاع المالي وتحقيق استقراره.
- أقسام الدراسة: للإمام يختلف جوانب الموضوع تم تقسيم هذه الدراسة إلى الأقسام التالية:
- أولاً: مفهوم الشمول المالي ودوره في دعم الاستقرار المالي؛
- ثانياً- مؤشرات الشمول المالي في العالم العربي؛
- ثالثاً- متطلبات تعزيز الشمول المالي في العالم العربي.
- أولاً: مفهوم الشمول المالي ودوره في دعم الاستقرار المالي

يهدف الشمول المالي لتعميم ونشر الخدمات المالية والمصرفية على أكبر عدد من الأفراد، والمؤسسات، خصوصاً فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وفيما يلي توضيح أكثر لمفهومه - الشمول المالي - ودوره في دعم الاستقرار المالي:

1- تعريف الشمول المالي: نال الشمول المالي اهتمام العديد من المصارف المركزية والمنظمات الدولية أهمها صندوق النقد الدولي (IMF) البنك الدولي (WB) ومجموعة الدول العشرين G20 ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) والتحالف العالمي للاشمال المالي (AFI) والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) نظراً لانعكاسه الكبير على النمو الاقتصادي، إذ كشفت الأزمة المالية العالمية الحاجة للشمول المالي

بفعل دوره الكبير في تطوير المجتمع عبر تسهيل تقديم الخدمات المالية إلى فئات المجتمع كافة عن طريق المصارف ومكاتب البريد والمؤسسات المالية الأخرى (زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي، 2017، ص: 257).

لقد تعددت تعريف الشمول المالي والتي نذكر منها مايلي:

يعرف البنك الدولي الشمول المالي على أنه: "إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم - المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة" (آسيا سعدان ونصيرة محاجبة، 2018، ص: 747)؛

ويعرفه بنك الاحتياطي الهندي (2006) بأنه: "تقديم الخدمات المصرفية بتكلفة معقولة إلى أقسام واسعة من فئات الدخل المنخفضة والمحرومة، والوصول غير المقيد إلى السلع والخدمات العامة وهو شرط لا غنى عنه لمجتمع منفتح وكفئ، كما أن طبيعة الخدمات المصرفية هي في الصالح العام، وتوفر الخدمات المصرفية والدفع لكافة أفراد المجتمع دون تمييز هدف رئيسي للسياسة العامة" (بدر شحدة حمدان وماجد أبو دية، 2018، ص: 179)؛

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي" (شني صورية وبن لخضر السعيد، 2018، ص: 106)؛

كما تعرفه المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) بأنه: "وصول الأسر والشركات إلى الخدمات المالية المناسبة واستخدامها بشكل فعال. ووجوب تقديم تلك الخدمات بمسؤولية وبشكل مستدام في بيئة منظمة تنظيماً جيداً" (رفيقة بن عيشوية، 2018، ص: 48).

من خلال ماسبق ذكره من تعاريف يتضح لها بأنه على الرغم من تعدد تعريف الشمول المالي إلا أنها تصب في معنى واحد هو ضمان نشر الخدمات المالية والمصرفية على أكبر شريحة من أفراد المجتمع خاصة ذوي الدخل المحدود فالشمول المالي هو: إتاحة ووصول أكبر قدر ممكن من الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وبتكاليف معقولة.

2- الهيئات العالمية المعنية بوضع معايير الشمول المالي: تمثل الشراكة العالمية للاشتغال المالي (GPIF) المنبر الرئيسي لتنفيذ خطة عمل مجموعة العشرين (G20) بشأن الاشتغال المالي، وتقوم المجموعة بإدماج شركاء من القطاع الخاص والمجتمع المدني وغيرها من الجهات من بلدان مجموعة العشرين والبلدان الأخرى، وتترأسها دول (الترويك) الثلاث في مجموعة العشرين، وهي كوريا، فرنسا والمكسيك، ويساند هذه الشراكة الشركاء التنفيذيين: التحالف العالمي من أجل الاشتغال المالي (AFI)، وسيجاب (CGAP)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC). عدد من الهيئات العالمية تهتم بشكل متزايد بتحقيق الاشتغال المالي وذلك بدعم وتشجيع من حكومات الأعضاء ومجموعة الخبراء المعنية بالاشتغال المالي التابعة لمجموعة العشرين، والشراكة العالمية للاشتغال المالي التي خلفتها، والمستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة لشؤون التمويل الشامل الأميرة (ماكسيما) أميرة هولندا، ومجموعة البنك الدولي وهذه الهيئات هي (ماجد محمود محمد أبو دية، 2016، ص: 23):

- لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)؛

- لجنة نظم المدفوعات والتسويات (CPSS)؛

- مجموعة العمل المالي "فاتف" (FATF)؛

-الجمعية الدولية لضماني الودائع (IADI)؛

-الاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين (IAIS)؛

-المنظمات الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO).

والتي لها دور هام في سلامة ومتانة النظام المالي، ومن تعتبر من المؤسسات الدولية المسؤولة عن تحقيق وتوسيع نطاق الاشتغال المالي.

3- أبعاد الشمول المالي: لقد تطور مفهوم الشمول المالي ليشمل الأبعاد الرئيسية التالية (شني صورية وبلخضر السعيد، 2018، ص: 109-111):

1-3 - الوصول للخدمات المالية: يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل التكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية.

2-3 - استخدام الخدمات المالية: يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية والذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

3-3 - جودة الخدمات المالية: جودة الخدمات المالية يعتبر مقياساً يعكس أهمية الخدمة المالية بالنسبة للعملاء، وتشمل الجودة آراء ومواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية (Meldina Kokorović Jukan, Amra Softić, 2016, P: 5) وتعتبر الخدمة المالية تحدياً يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة، واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة.

4- أهمية الشمول المالي: تتجلى أهمية الشمول المالي في جملة من المحاور هي (أرشد عبد الأمير جاسم، 2018، ص: 148-149):

1-4- المحور الاجتماعي: وهو ما يتعلق بتحسين الحالة المعيشية للعملاء وخاصة الفقراء منهم؛

2-4- المحور الاقتصادي: إذ يساهم في النمو الاقتصادي بسبب ازدياد الكفاءة المالية؛

3-4- المحور الاستراتيجي: حيث عمدت العديد من الدول بإدراج الشمول المالي كهدف من أهدافها الاستراتيجية القوية المتمثلة في كيفية المواءمة بين الشمول المالي كهدف استراتيجي وبين الأهداف الثلاثة التالية:

1-3-4 - الاستقرار المالي: ويعرفه البنك المركزي الأوروبي بأنه: النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للأسواق قادر على تحمل الصدمات وتحمل الاختلالات المالية، مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون اتمام عملية الوساطة المالية ويضعف إلى حد كبير من تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة؛

2-3-4 - النزاهة المالية: تشجع المعايير الدولية على أهمية النزاهة المالية، من خلال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وتساند مكافحة الجريمة وإذا تم التنفيذ الصحيح لهذه المعايير وفي إطار نزاهة مالية فإن ذلك سيشمل فئة كبرى من ذوي الدخل المنخفضة بالخدمات المالية الرسمية. والعكس صحيح فيما إذا لم تكتمل البيانات وامتنعت المصارف عن التعامل مع المستفيدين فإن ذلك سيجعلهم يلجئون إلى اتباع الخدمات المالية الغير رسمية. مما يشكل عائقاً على التقدم الاجتماعي والاقتصادي؛

3-3-4 - الحماية المالية للمستهلك: تسعى الحماية المالية للمستهلك إلى خلق التوازن في العلاقة بين مقدمي الخدمات المالية والمستهلكين. وضمان حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة بالإضافة إلى حصوله على الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية.

من خلال ماسبق يتضح لنا بأن الشمول المالي هو استراتيجية طويلة الأجل، تهدف إلى توفير الخدمات المالية التي تلبي احتياجات جميع فئات المجتمع ومنهم شريحة الفقراء، حيث يجب أن يكون المنتج المالي ميسور التكلفة ويتميز بالجودة (Akhil Damodaran, 2013, P: 55).

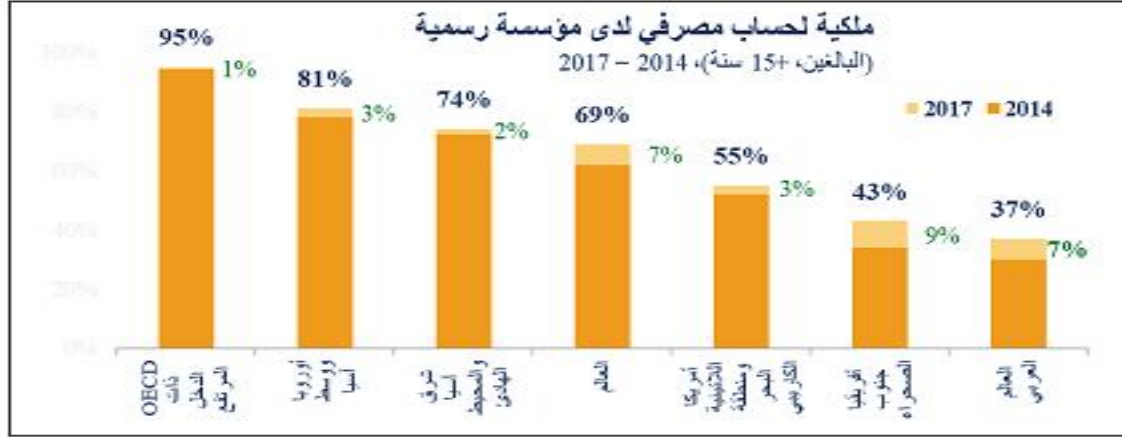
5- **علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي:** أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي، ويعرف البنك المركزي الأوروبي الاستقرار المالي على أنه: "أن يكون النظام المالي الذي يتضمن الوسطاء الماليين والأسواق والبنية التحتية للأسواق قادر على تحمل الصدمات وتحمل الاختلالات المالية، مما يخفف من احتمالية حدوث معوقات تحول دون إتمام عملية الوساطة المالية ويضعف إلى حد كبير من تخصيص المدخرات لفرص استثمارية مربحة". وبالتالي فلا استقرار مالي في النظام المالي يعتبر كمقاوم للصدمات الاقتصادية وذلك لقدرته من خلالها على الوفاء بوظائف الوساطة مثل ترتيبات الدفع. وتؤكد الدراسات على صعوبة تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، في حين أنه من الصعب تحقيق استقرار مالي لنظام يتضمن شرائح من السكان مستبعدة مالياً، فالشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء كما يؤدي إلى قطاع عائلي أو قطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي. فالشمول المالي يسمح بتحسين كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات. فضلاً عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع الغير رسمي مما يدعم فاعلية السياسة النقدية ويلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفاذي تركزها. وقد ثبت بأن الشمول المالي قد يؤدي إلى زيادة تغيير بنية النظام المالي ودعم كفاءته فيما يتعلق بالمنتجات والمعاملات التي يتم استحداثها، والعملاء الذين يستخدمون الخدمات المختلف، والمخاطر الجديدة الناشئة وكذا المؤسسات التي أنشأت أو توسعت في الأسواق الجديدة. كما أدركت مجموعة العمل المالي (FATF) أن الاستبعاد المالي يعتبر من أهم المخاطر التي تواجه الجهود المبذولة في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ولذا يتعين فهم أهمية العلاقة بين النزاهة المالية والشمول المالي المؤيد للاستقرار (صندوق النقد العربي، 2015، ص: 6-8).

ثانياً- مؤشرات الشمول المالي في العالم العربي

رغم المجهودات التي تبذلها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي، إلا أنه يبقى أقل من المستوى المطلوب مقارنة بدول العالم وبغرض التعرف على واقع الشمول المالي في العالم العربي سنتناول تحليلاً لأهم مؤشرات الشمول المالي من خلال مايلي:

1- **مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية:** نوضح من خلال الشكل التالي مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية في العالم العربي مقارنة بمختلف دول العالم.

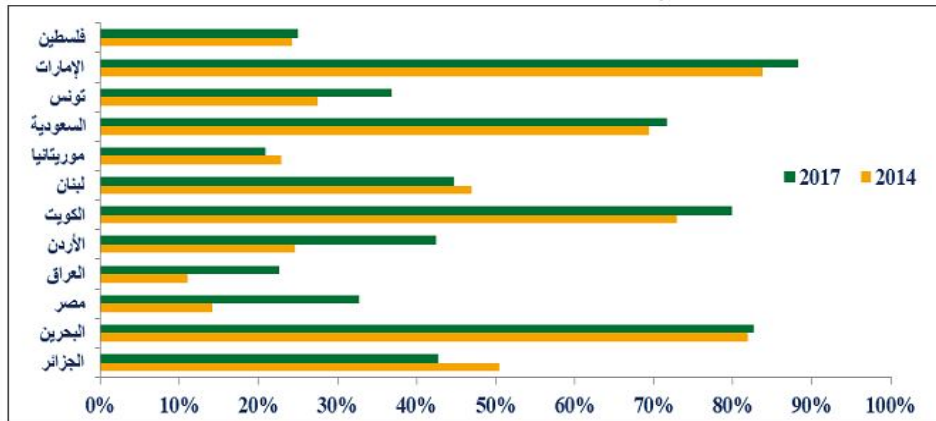
الشكل رقم (01): امتلاك الأفراد البالغين الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة لحسابات في مؤسسات مالية رسمية (2014-2017)



المصدر: يسر برنيه ورامي عبيد حبيب أعطيه (2019)، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، ص: 12.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا بأن دول العالم العربي لا زالت تحتل المرتبة الأخيرة فيما يخص مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية، رغم التحسن الذي شهدته هذا المؤشر خلال سنة 2017، حيث بلغ 37% مقارنة بـ 69% للمتوسط العالمي، في حين بلغ هذا المؤشر خلال سنة 2014، في العالم العربي 30% مقارنة بـ 62% للمتوسط العالمي. مما يتطلب ضرورة بذل الجهود من قبل الحكومات العربية لتعزيز الشمول المالي ومن خلال الشكل الموالي سنوضح مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية في العالم العربي.

الشكل رقم (02): امتلاك الأفراد البالغين الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة لحسابات في مؤسسات مالية رسمية لدى الدول العربية (2014-2017)

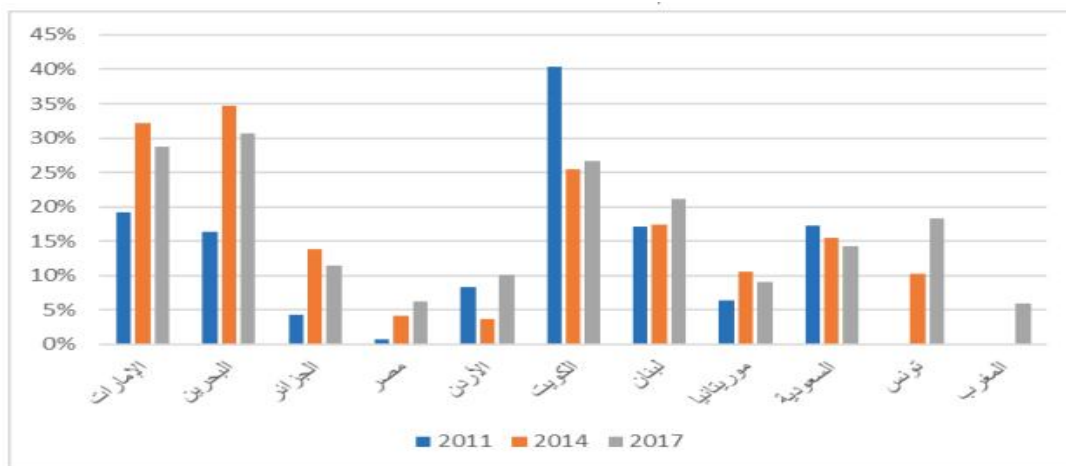


المصدر: يسر برنيه ورامي عبيد حبيب أعطيه (2019)، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، ص: 13.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا بأن الإمارات العربية المتحدة تحتل المرتبة الأولى فيما يتعلق بمؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية، حيث بلغ هذا المؤشر 84% خلال سنة 2017، تليها البحرين بنسبة 83%، والكويت بنسبة 80% فالسعودية بنسبة 72%، وسجلت أقل نسبة في موريتانيا 21% خلال سنة 2017.

2- مؤشر الادخار في العالم العربي: بغرض التعرف على واقع الادخار في العالم العربي نستعرض من خلال الشكل التالي نسبة الأفراد المدخرين في الدول العربية.

الشكل رقم (03): نسبة الأفراد المدخرين في الدول العربية
خلال الأعوام 2011، 2014، 2017

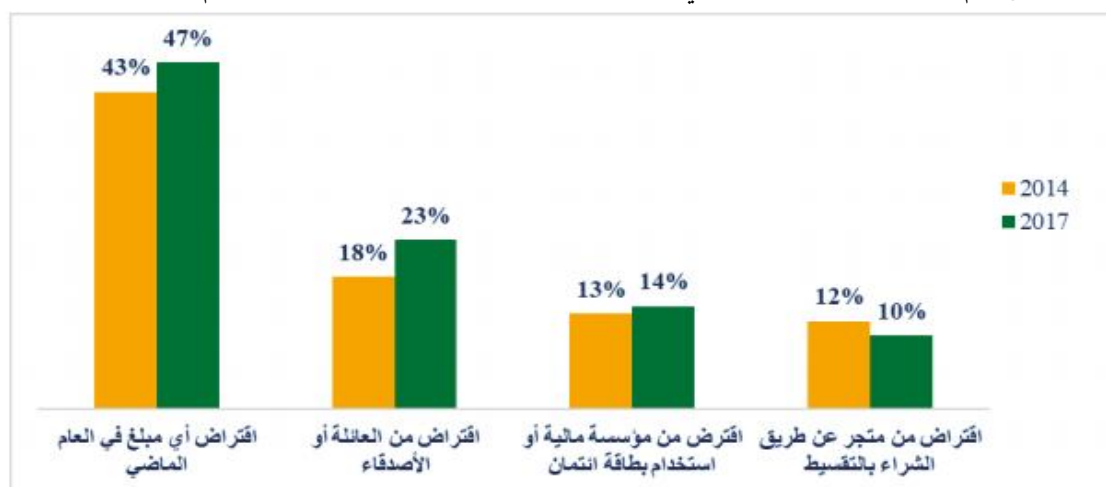


المصدر: يسر برنيه ورامي عبيد حبيب أعطيه (2019)، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، ص: 18.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا بأن نسبة الأفراد المدخرين عرفت تفاوتاً بين الدول العربية، حيث سجلت أعلى نسبة خلال سنة 2017 بالبحرين والامارات، أما أقل نسبة فقد كانت في كل من مصر والمغرب (6%)، مما يتطلب ضرورة بذل الجهود التوعوية لتغيير السلوك الادخاري لدى الفرد في العالم العربي.

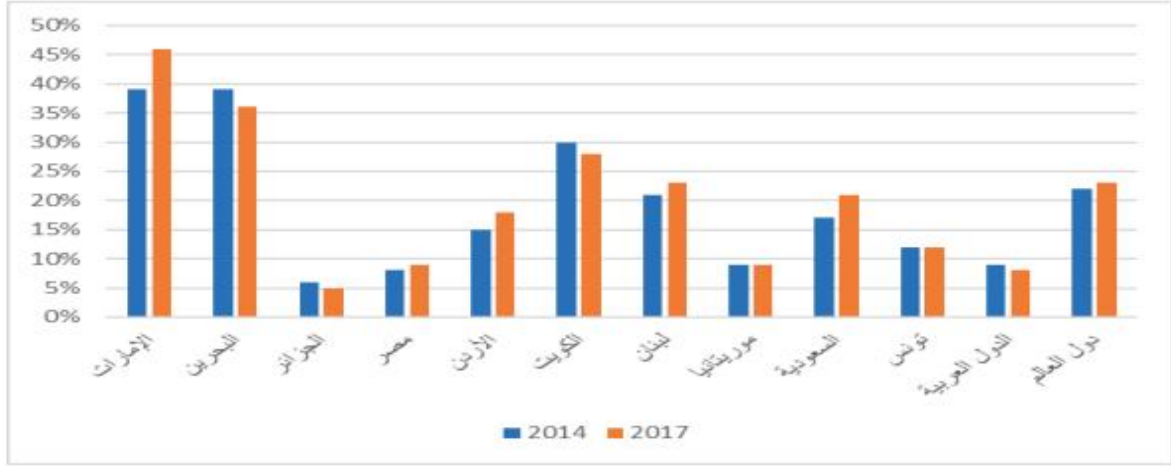
3- مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية: يقيس هذا المؤشر مدى اقتراض الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة من المؤسسات المالية الرسمية والمستخدمين للبطاقات الائتمانية، ونوضح من خلال الشكلين رقم (04) ورقم (05) سلوك الاقتراض في المنطقة العربية ونسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية في العالم العربي.

الشكل رقم (04): سلوك الاقتراض في المنطقة العربية لدى الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة



المصدر: يسر برنيه ورامي عبيد حبيب أعطيه (2019)، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، ص: 19.

الشكل رقم (05): نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة خلال سنتي 2014 و2017



المصدر: يسر برنيه ورامي عبيد حبيب أعطيه (2019)، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، ص: 19.

من خلال الشكل رقم (04) يتضح لنا بأنه رغم التحسن الطفيف الذي عرفه سلوك الاقتراض في العالم العربي خلال سنة 2017، حيث بلغت نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة ما نسبته 14% مقارنة بـ 13% خلال سنة 2014، إلا أنه يبقى ضعيفاً ودون المستوى. إذ نلاحظ من خلال الشكل رقم (04) بأن سلوك الاقتراض في المنطقة العربية يتركز في الاقتراض من العائلة والأصدقاء والذي عرف تطوراً ملحوظاً من 18% خلال سنة 2014 إلى 23% خلال سنة 2017.

من خلال الشكل رقم (05) يتضح لنا بأن نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة قد عرف تفاوتاً بين الدول العربية، وقد حققت الإمارات العربية المتحدة أعلى نسبة اقتراض من المؤسسات المالية الرسمية بلغت 46% تليها البحرين بنسبة 36%، وسجلت أقل نسبة في الجزائر 5%.

4- مؤشر الخدمات المالية الرقمية: يعكس لنا هذا المؤشر نسبة الأفراد البالغين والذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة والذين قاموا بدفع فواتيرهم أو إجراء تحويلات مالية من خلال الحساب المصرفي الرسمي وعبر الهاتف الجوال، ونوضح تطور هذا المؤشر في العالم العربي من خلال الشكلين التاليين:

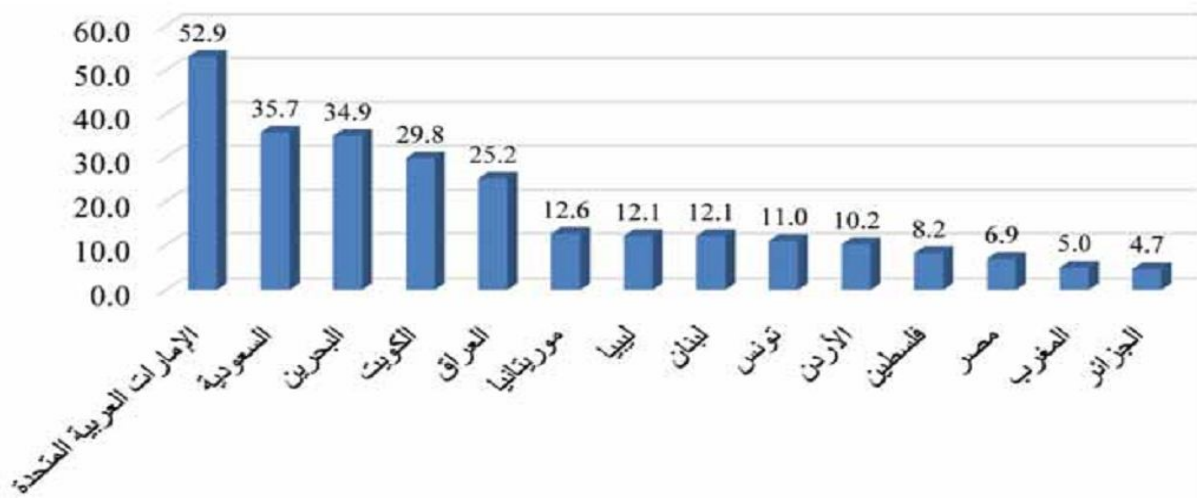
الشكل رقم (06): القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية
خلال سنتي 2014 و 2017



المصدر: يسر برنيه ورامي عبید حبیب أعطيه (2019)، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي، ص: 20.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا بأن القنوات المستخدمة في التحويلات ودفع الفواتير لدى الدول العربية قد شهدت تحسناً إيجابياً، حيث ارتفعت نسبة التحويلات ودفع الفواتير عبر الحسابات المصرفية الرسمية من 43% خلال سنة 2014 إلى 47% خلال سنة 2017، كما ارتفعت نسبة التحويلات ودفع الفواتير عبر الهاتف الجوال من 5% خلال سنة 2014 إلى 8% سنة 2017، في حين نلاحظ تراجعاً في نسبة التحويلات النقدية من 52% خلال سنة 2014 إلى 45% خلال سنة 2017، وبغرض تفصيل أكثر سنستعرض من خلال الشكل رقم (07) الموالى نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الأنترنت للولوج إلى حساب مصرفي في العالم العربي.

الشكل رقم (07): نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى حساب مصرفي (كنسبة من البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية) في الدول العربية خلال سنة 2017.



المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات (جانفي 2019)، واقع الشمول المالي ودور التكنولوجيا المالية في تعزيزه، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد 458، ص: 19.

من خلال الشكل رقم (07) أعلاه يتضح لنا بأن هناك تفاوت بين الدول العربية فيما يخص نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى حساب مصرفي، حيث احتلت الامارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بنسبة تقدر بـ 52.9%، تلتها السعودية بنسبة 35.7% ثم البحرين بنسبة 34.9%، في حين سجلت أدنى نسبة في الجزائر بقيمة 4.7%.

ثالثاً- متطلبات تعزيز الشمول المالي في العالم العربي

تعد الدول العربية من بين الدول التي تواجه عدة تحديات تعيق مسار تعزيز الشمول المالي، حيث لازالت بعيدة عن تحقيق مستوى مقبول للشمول المالي، وفيما يلي توضيح للعقبات والمعوقات التي تحول دون نشر الشمول المالي في العالم العربي وآليات تعزيزه.

1- معوقات توسع وانتشار الشمول المالي في العالم العربي: يواجه مسار تعزيز الشمول المالي عدة تحديات وعراقيل تتمثل أهمها فيما يلي (شني صورية وبلخضر السعيد، 2018، ص: 117):

1-1- عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الأخيرة، لا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفؤة للاستعلام الائتماني والرهانات والاقرض المضمون وضمان حقوق الدائنين؛

2-1- ضعف مستويات المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات؛

3-1- غياب تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية، وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر، سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية اشرافية مستقلة، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض؛

4-1- بطئ تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدية وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك، مما نتج عنه تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات.

فضلاً عن أسباب أخرى نتج عنها نقص انتشار الشمول المالي في العالم العربي وهي (إضاءات مالية ومصرفية، فيفري 2016، ص: 04):

1-4-1 عدم امتلاك الأفراد للأموال الكافية من أجل فتح حساب في البنك أو أي مؤسسة مصرفية مالية، يعتبر أحد أهم الأسباب لعدم استخدام الخدمات المالية؛

2-4-1 انخفاض مستوى الوعي المالي، حيث يرى العديد من الأفراد عدم الحاجة لوجود حساب مصرفي في أي مؤسسة مالية؛

3-4-1 العامل الديني حال دون حصول البعض على حساب في مؤسسات مالية رسمية، وعدم ثقتهم في المؤسسات المالية.

2- آليات تعزيز الشمول المالي في العالم العربي: تعزيز الشمول المالي وتعميم الخدمات المالية في العالم العربي، أصبح مطلباً ضرورياً من أجل دعم مسار التنمية والتقليل من الفقر، في ظل زيادة الاهتمام العالمي بتحقيق الشمول المالي، حيث تتعدد آليات تعزيز الشمول المالي والتي نذكر أهمها فيما يلي:

1-2- دعم البنية التحتية المالية: تعتبر هذه الأخيرة ضرورية لتلبية متطلبات الشمول المالي، ومن بين أهم الركائز الأساسية لتحقيق بيئة ملائمة وقوية له، لذلك يجب تحديد أولويات تجهيز هذه البنية وتتضمن مايلي (بن قيدة مروان وبوعافية رشيد، 2018، ص: 95):

- 2-1-1-1- بيئية تشريعية ملائمة** تتضمن كافة التعليمات واللوائح التي تعزز الشمول المالي؛
- 2-1-1-2- الانتشار الجغرافي** لشبكة فروع مقدمي الخدمات المالية بمختلف أنواعها؛
- 2-1-1-3- الاستفادة** من تكنولوجيا الاتصال والصيرفة الإلكترونية في تقديم الخدمات المالية؛
- 2-1-1-4- توفير** قواعد بيانات شاملة، خاصة البيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة.
- 2-2- تطوير نظم الدفع والتسوية والاستفادة من التطورات التكنولوجية:** تطوير نظم الدفع والتسوية لتسهيل تنفيذ العمليات المالية وتسويتها بين المتعاملين في الموعد المناسب، بما يضمن استمرار تقديم الخدمات المالية، إضافة إلى ضرورة العمل على تطوير وتحسين تبادل المعلومات من خلال التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية وكذا عبر الهاتف المحمول وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وفعالية أعلى (آسيا سعدان ونصيرة محاجبية، 2018، ص: 748-749).
- 2-3- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة العملاء:** لتيسير الحصول على الخدمات المالية والوصول إليها وتقديمها للأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. إضافة إلى مراعاة احتياجات ومتطلبات العملاء المستهدفين عند تصميم المنتجات والخدمات. وتخفيض الرسوم والعمولات غير المبررة المفروضة على العملاء إلى جانب تعزيز المنافسة بين مقدمي الخدمات لتوسيع الخيارات أمام العملاء (آسيا سعدان ونصيرة محاجبية، 2018، ص: 750).
- 2-4- حماية العملاء ضد الاحتيال المالي:** يتعين على البنوك حماية ودائع العملاء ومدخراتهم وغيرها من الأصول المالية التي تقع في دائرة معاملاتهم مع البنك، وذلك من خلال وضع أنظمة للرقابة الداخلية التي تتسم بالكفاءة والمستوى العالي من الرقابة الدقيقة بهدف الحد من عمليات الاحتيال والاختلاس أو إساءة استخدام الخدمات المالية والتأكد بشكل مستمر من كفاءة الأنظمة الرقابية (آسيا سعدان ونصيرة محاجبية، 2018، ص: 750).
- 2-5- نشر الثقافة المالية:** إن نشر الثقافة المالية يتطلب تضافر جهود أصحاب المصلحة من: المستهلكين، المؤسسات المالية، الجهات الرقابية، وذلك من خلال الأخذ بآراء المستهلكين حول الخدمات المالية المقدمة، كما ينبغي على المؤسسات المالية توفير بيئة صالحة لحماية المستهلكين، ويتعين على الجهات الرقابية توفير الإشراف والرقابة لضمان تلبية احتياجات المستهلكين والمؤسسات المالية وتعزيز الثقة في النظام القائم، وذلك من خلال تحليل شكاوى المستهلكين ودراسة اتجاهاتهم وممارسات السوق. من أجل اكتشاف الممارسات والعوامل التي تضعف من ثقة المستهلك في السوق عند تقديم الخدمات المالية كما يجب تثقيف العملاء الجدد مع مراعاة قلة خبرتهم في استخدام الخدمات المالية لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم وذلك من خلال برامج تستهدف توعية العملاء (صندوق النقد العربي، 2015، ص: 15-16).
- 2-6- تطبيق المبادئ المبتكرة للشمول المالي:** ازداد الاهتمام بعد الأزمة المالية العالمية بالشمول المالي وإيجاد معايير دولية يمكن اتباعها من قبل الدول لتعزيز الشمول المالي، حيث قامت مجموعة العشرين (G20) سنة 2010 بإصدار ما يعرف بالمبادئ المبتكرة للشمول المالي، والتي تعتبر من بين الآليات التي يساهم تطبيقها في نشر وتعزيز الشمول المالي في الدول العربية والتي نوضحها فيما يلي (يسر برنيه ورامي عبيد حبيب أعطيه، 2019، ص: 07-08):
- 2-6-1- القيادة:** ضرورة الالتزام الحكومي بتوسيع قاعدة الشمول المالي، للحد من الفقر؛
- 2-6-2- التنوع:** تبني سياسات وطرق لتحفيز التنافس في السوق، وتقديم خدمات مالية متنوعة؛
- 2-6-3- الابتكار:** تشجيع الابتكارات التقنية والمؤسسية كوسيلة لتوسيع فرص النفاذ إلى الخدمات المالية، ويتضمن ذلك تحسين البنية التحتية؛
- 2-6-4- الحماية:** إيجاد طرق شاملة لحماية المستهلك المالي، بحيث تكون إجراءات الحماية مبنية على توجيهات حكومية واضحة ومشاركة فعالة من مزودي الخدمات المالية والعملاء؛

2-6-5- التمكين: زيادة التثقيف المالي والمعرفة المالية للعملاء؛

2-6-6- التعاون: إيجاد بنية مؤسسية تشاركية بمسؤوليات وتنسيق مع مختلف الجهات الحكومية؛

2-6-7- المعرفة: إجراء الدراسات الكافية لقياس النفاذ إلى الخدمات المالية؛

2-6-8- النسبية: التوازن بين التوسع في الخدمات المالية والمخاطر؛

2-6-9- الإطار المرجعي: الأخذ بعين الاعتبار عند وضع الإرشادات للشمول المالي، أفضل التجارب العالمية وكذلك تطبيق الإرشادات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بصورة ديناميكية، ووجود إرشادات وتعليمات للعمل المالي الإلكتروني.

خاتمة:

شهد الشمول المالي اهتماماً كبيراً من قبل العديد من الحكومات والجهات المالية الرقابية بما فيها البنوك المركزية على وجه الخصوص، ويرجع ذلك إلى تأثيره الاقتصادي والاجتماعي على الدول ودوره في دعم التنمية المستدامة، وتعتبر الدول العربية من بين الدول التي تواجه عدة تحديات تعيق مسار تعزيز الشمول المالي، حيث لازالت بعيدة عن تحقيق مستوى مقبول للشمول المالي، الأمر الذي يتطلب البحث عن آليات وسبل لتعزيز الشمول المالي في المنطقة، ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع استخلصنا مجموعة من النتائج والتوصيات نردها فيما يلي:

- نتائج الدراسة: من خلال دراستنا لهذا الموضوع استخلصنا مجموعة من النتائج نردها فيما يلي:

- يساهم الشمول المالي في تعميم الخدمات المالية وتوسيع المشاركة في النظام المالي الرسمي، ويعتبر عاملاً أساسياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين مستوى المعيشة، وتمكين المرأة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والحد من الفقر وعدم المساواة، إضافة إلى توفير فرص العمل، وتعزيز النمو الاقتصادي، ودمج الاقتصاد الموازي في الاقتصاد الرسمي؛

- يقوم الشمول المالي على الأبعاد الرئيسية التالية: القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية ومدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي إضافة إلى جودة الخدمات المالية؛

- رغم الجهود التي تبذلها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي، إلا أنه يبقى أقل من المستوى المطلوب مقارنة بدول العالم، ويظهر ذلك من خلال عدة مؤشرات أهمها:

- تحتل دول العالم العربي المرتبة الأخيرة فيما يخص مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات في مؤسسات مالية رسمية، بالرغم من التحسن الذي شهده هذا المؤشر خلال سنة 2017، حيث بلغ 37% مقارنة بـ 69% للمتوسط العالمي؛

- رغم التحسن الطفيف الذي عرفه سلوك الاقتراض في العالم العربي خلال سنة 2017، حيث بلغت نسبة المقترضين من المؤسسات المالية الرسمية أو الذين قاموا باستخدام البطاقات الائتمانية ممن تزيد أعمارهم عن 15 سنة ما نسبته 14%، إلا أنه يبقى ضعيفاً ودون المستوى فسلوك الاقتراض في المنطقة العربية يتركز في الاقتراض من العائلة والأصدقاء؛

- التفاوت بين الدول العربية فيما يخص نسبة استخدام الهاتف المحمول أو الانترنت للولوج إلى حساب مصرفي، حيث احتلت الامارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بنسبة تقدر بـ 52.9%، تلتها السعودية بنسبة 35.7% ثم البحرين بنسبة 34.9%، في حين سجلت أدنى نسبة في الجزائر بقيمة 4.7%.

- تعد الدول العربية من بين الدول التي تواجه عدة تحديات تعيق مسار تعزيز الشمول المالي، حيث لازالت بعيدة عن تحقيق مستوى مقبول للشمول المالي، وأهم هذه المعوقات عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل، فرغم

التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الأخيرة، إلا أنه لا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل والتي يتمثل أهمها في وجود نظم كفؤة للاستعلام الائتماني والرهانات والاقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين، إضافة إلى ضعف مستويات المنافسة بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات، وعدم امتلاك الأفراد للأموال الكافية من أجل فتح حساب في البنك أو أي مؤسسة مصرفية مالية؛

- يتطلب نشر الشمول المالي في العالم العربي ضرورة تطوير نظم الدفع والتسوية والاستفادة من التطورات التكنولوجية، إضافة إلى تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة العملاء وحماية العملاء ضد الاحتيال المالي؛

- الاهتمام بنشر الثقافة المالية يعتبر مطلباً هاماً لتعزيز الشمول المالي في العالم العربي، في ظل قلة خبرة العملاء فيما يخص استخدام الخدمات المالية، وذلك لمساعدتهم على إدراك حقوقهم ومسؤولياتهم وتعزيز ثقتهم في النظام المالي.

- **توصيات الدراسة:** على الضوء النتائج المتوصل إليها نقدم التوصيات التالية:

- ضرورة توفير بيئة قانونية وتشريعية تدعم نشر وتعزيز الشمول المالي في العالم العربي؛

- الاهتمام بالانتشار الجغرافي للبنوك ومؤسسات التأمين وفروعها، من أجل ضمان وصول الخدمات المالية والمصرفية لأكبر شريحة من العملاء؛

- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال تعزيز ونشر الشمول المالي، والعمل على تطوير الخدمات المالية بما يتوافق مع حاجة المجتمع وقدراته المالية؛

- ضرورة تفعيل دور الجهات الرقابية في البلدان العربية من أجل الحد من عمليات الاحتيال والاختلاس أو إساءة استخدام الخدمات المالية، الأمر الذي يساهم في تعزيز ثقة العملاء في النظام المالي.

المراجع المستعملة:

- المقالات:

- أرشد عبد الأمير جاسم (2018)، الشمول المالي وأثره في تحقيق النجاح الاستراتيجي للمنظمات الخدمية "دراسة استطلاعية لعينة من القطاع المصرفي الخاص العراقي"، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، المجلد 13، العدد 49.

- آسيا سعدان ونصيرة محاجبة (سبتمبر 2018)، واقع الشمول المالي في المغرب العربي -دراسة مقارنة: الجزائر، تونس والمغرب -، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، المجلد 10، العدد 03.

- إضاءات مالية ومصرفية (فيفري 2016)، الشمول المالي، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، السلسلة الثامنة، العدد 7.

- بدر شحدة حمدان وماجد أبو دية (2018)، أثر الاشتغال المالي على التنمية الاقتصادية بفلسطين، مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة الشلف، المجلد 04، العدد 02.

- بن قيدة مروان وبوعافية رشيد (2018)، واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد 09، العدد 01.

- رفيقة بن عيشوية (2018)، صناعة التمويل الإسلامي ودورها في تعزيز الشمول المالي -دراسة حالة الدول العربية-، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، جامعة البليدة 02، المجلد 09، العدد 02.

- زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي (2017)، تحليل مؤشرات الاشتغال المالي للقطاع المصرفي العربي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد 04، العدد.
- شنبه صورية وبن لخضر السعيد (2018)، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية (تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة المسيلة، المجلد 03، العدد 02.
- يسر برنيه ورامي عبيد حبيب أعطيه (2019)، الشمول المالي في الدول العربية الجهود والسياسات والتجارب، صندوق النقد العربي.
- الرسائل والأطروحات
- ماجد محمود محمد أبو دية (2016)، دور الانتشار المصرفي والاشتغال المالي في النشاط الاقتصادي الفلسطيني، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر غزة، فلسطين.
- مواقع الانترنت.
- صندوق النقد العربي (2015)، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. من الموقع: <https://www.findevgateway.org/ar/library>
- المرجع باللغة الأجنبية
- Meldina Kokorović Jukan, Amra Softić, Comparativ Analysis Of Financial Inclusion In Developing Regions Around The World, Economic Review Journal of Economics and Busines, Vol XIV, Issue 2 November 2016.
- Akhil Damodaran, Financial Inclusion: Issues and Challenges, AKGEC International Journal Of Technology, Vol. 4, No 2, 2013.